التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب و المآلات*

Russian Military Intervention in Syria Causes and Consequences

الدكتور : الحارث محمد سبيتان الحلالمه

أستاذ مساعد - كلية الآداب

جامعة الزرقاء / الأردن

alhareth2011@yahoo.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/09/19	2019/06/11	2019/06/27

المؤلف المرسل : د. الحارث محمد سبيتان الحلالمه / alhareth2011@yahoo.com

* هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي في جامعة الزرقاء /الأردن.

الملخص :

جاءت هذه الدراسة بعنوان التدخل العسكري في روسيا الاسباب و المآلات في الفترة (2011-2018)،ذلك بدراسة الأسباب التي دفعت روسيا إلى التدخل عسكرياً في سوريا و مآلات هذا التدخل من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على البعد العسكري وما حققته على الأرض، ومستخدماً منهج صنع القرار وذلك بدراسة الآليات أو الظروف التي أحاطت بصانع القرار السياسي الروسي لإصدار قرار التدخل عسكرياً، ومنطلقة من فرضية ى ترى أن لدى روسيا من الأسباب الكافية للتدخل عسكرياً في سوريا، والتي ترى بوجود أن هناك أهداف على مستوى دولي يمكن تحقيقها من خلال التدخل في سوريا، وقد بيَّنت الدراسة صدق الفرضية وصحتهما، كما بيَّنت الدراسة أن روسيا حققت أكثر من ما أرادته من وراء تدخلها عسكرياً في سوريا.

الكلمات الدالة: التدخل العسكري، سوريا، روسيا، أسباب، مآلات.

Abstract :

This is the title of military intervention in Russia reasons and dilemmas in (2011-2018) by studying the reasons that led Russia to intervene militarily in Syria and the effects of this intervention from the military and economic and what it achieved on the ground, and used to attack decision-making by studying the mechanisms or circumstances surrounding the Russian political decision maker to issue the decision to intervene militarily, and starting from the hypotheses that Russia has enough reasons to intervene militarily in Syria and then ,that there are international targets that can be achieved through intervention in Syria, the study has shown the validity of the hypotheses and their health, The study Lint that Russia has achieved more than what imports from behind military intervention in Syria.

Keywords: Inversion, Syria, Russia, Causes, Results.

مقدمة:

بدأت الأزمة السورية باحتجاجات مناهضة للنظام السياسي تطورت إلى حرب أهليه أدت إلى ما يقارب ربع مليون شخص ولجوء ما يقارب 11 مليون سوري خارج الأراضي السورية بالإضافة لفرار الآلاف كنازحين. فروسيا لم تقف متفرجة من الحرب بل دخلت على خط المواجهة منذ بدايتها بصورة غير مباشرة مع حلفائها الآخرين وبدا ذلك بوضوح وباعتراف روسي من خلال إقامة قاعدة عسكرية في اللاذقية يجري توسيعها وتجهيزها بالمعدات العسكرية لتأمين الحماية لها ومن الجانب الآخر أبدت الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها من التدخل الروسي المباشر وعدته نوع من أنواع إطالة أمد الحرب التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين. فهناك أهمية كبرى للبحر الأبيض المتوسط في حسابات روسيا الجيوسياسية بحيث يعد هذا البحر بوابة أوروبا والبحر المتوسط وهي أحد مداخل أوروبا وروسيا على حد سواء.

جاء تدخل روسيا العسكري في الأزمة المتصاعدة في سوريا منذ عام 2011، حيث بدأ ذلك التصعيد بتعزيز قواتها العسكرية في سوريا بصورة ملحوظة بداية من ربيع 2015، وانتهت نهاية سبتمبر 2015 بالقيام بعمليات عسكرية جوية، استهدفت أغلب طلعاتها مناطق وعناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، مع بعض العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي يسيطر على مناطق واسعة من سوريا، ويعد هذا التدخل تطورا مهما في الموقف الروسي منذ مطلع الأزمة، فضلاعن كونه سيلقي بظلاله على مجمل التفاعلات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة.

وبررت موسكو موقفها من الأزمة السورية بحجة رفضها للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول أحيانا ولحماية السلطة الشرعية في سوريا من مؤامرة غربية وأصولية أسلامية مسلحة أحيانا أخرى، مما كان له دورا كبيرا في زيادة تعقيد الأزمة في سوريا.

وفي ضوء التوجهات الروسية الجديدة على الساحة الدولية وحجم مصالحها في سوريا؛ فقد وظفت روسيا إمكانياتها المختلفة من أجل عدم تكرار نموذج التغيير الذي ضرب دول الربيع العربي في حالة سوريا، ذلك التغيير الذي بدأ بسقوط رؤساء وحكومات تونس ثم مصر ثم ليبيا ثم اليمن، حيث لم تتوان عن تقديم دعم سياسي شمل تبني وجهة نظر النظام في اعتبار ما يدور في سوريا مؤامرة خارجية، أو حرب تقودها جماعات إرهابية تستهدف أمن واستقرار سوريا، علاوة على دعم سياسي في المحافل الدولية وتوفير غطاء لتجاوزاته في مواجهة أي قرارات دولية أو إقليمية كمقدمة لتدخل خارجي، وصولا إلى تغيير في تركيبة السلطة في سوريا، وشمل هذا الدعم أيضا تنسيق روسي مع القوي الإقليمية المؤيدة لنظام بشار الأسد. فضلا عن تقديم دعم مادي للنظام السوري شمل تدفقات مالية، ومعدات وآليات عسكرية، وخبراء أمنيين وعسكريين، بجانب دعم تقني وتكنولوجي له صلة بدعم العمليات العسكرية للنظام.

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية ما أحدثه الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية من تحولات إقليمية ودولية في المنطقه وذلك بالعودة للأسباب التي دعت روسيا للتدخل في سوريا وتحليلها والبناء عليها في فهم التحولات السياسية المقبلة في العالم، بالإضافة إلى دراسة الابعاد السياسية للتدخل الروسي في الأزمة السورية على المستوى اللاإقليمي والدولي من خلال التركيز على مآلات هذا التدخل، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تشمل المحورين التاليين:

أهمية علمية/نظرية:

وذلك من خلال دراسة التحولات السياسية في عالم العلاقات الدولية بالإضافة إلى فهم التطور في سلوكيات الدول بالوصول إلى مرحلة التدخل من أجل حماية نظام آخر مما يزيد ويرفد الباحثين والمتخصصين في هذا المجال وبما يخدم المكتبة العربية.

أهمية عملية: وذلك من خلال إسقاط الواقع السياسي على فهم وسلوك صانع القرار وذلك بامتلاك الأدوات المناسبة، والتكيف مع صانع القرار السياسي الروسي، وذلك من خلال فهم ما يحصل على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

1. فهم ودراسة الموقف الروسي من الأزمة السورية.
2. معرفة الأسباب التي أدت إلى التدخل العسكري الروسي في سوريا.
3. التعرف على المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية.
4. التعرف على مآلات التدخل العسكري الروسي في سوريا ودراسة مستقبل هذا التدخل؟

مشكلة الدراسة:

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهي التعرف على الأهداف الحقيقية للتدخل العسكري الروسي في سوريا في الفترة ما بين (2011- 2018) وذلك بدراسة الفجوة بين الأهداف المعلنه من محاربة الإرهابيين والتنظيمات المتشددة مثل داعش وبين ما هو على أرض الواقع من دعم عسكري ولوجستي لحماية النظام السوري من الانهيار ولو كان ذلك على حساب الشعب السوري .

وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا والتساؤلات التالية:

1_ ما هي الأسباب الحقيقية التي دعت روسيا إلى التدخل العسكري في سوريا؟

2- ما هي طبيعة المصالح التي تحكم السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

3_ ما هي مآلات التدخل العسكري الروسي في سوريا؟

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية:

أن لدى روسيا من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية للتدخل عسكريا في سوريا أهمها أنها تريد استعادة ارث الامبراطورية الروسية ومحاولة اعادة أخذ الدور السابق بمزاحمة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، وأن هذا التدخل الروسي في سوريا سيحقق لها ما تصبو

إليه من مصلحة عليا في سوريا وذلك بتدخلها عسكريا وصولا إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والمصالح الأخرى الاكثر أهمية.

المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة:

-الأزمة :

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، وبالرغم من ذلك إلا أن هذا المفهوم يعاني من غموض شديد نظرا لطبيعته المعقدة والمتشابكة والمتداخلة في عناصرها وأسبابها وقوة المصالح المؤيدة أو المعارضة لها، فضلا عن غياب نظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الأزمة، لاسيما أن معظم الدراسات التي تناولت هذا المفهوم جاءت في إطار دراسات الحالة، وبالتالي لا تسهم في إنشاء بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، إلى جانب التداخل الشديد بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى، مثل الصراع والنزاع وغيرها (Northedge, 1968).

وتعرف الأزمة بأنها تدهور خطير في العلاقات بين طرفين أو أكثر نتيجة لتغير البيئة الداخلية أو الخارجية للأطراف، وهذا التدهور يخلق لدى صناع القرار إدراكا لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم، ويزيد من إدراكهم لاحتمال العمل العسكري، كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدد والمتاح للاستجابة لهذا التهديد والرد عليه، وتعد الأزمة تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي على نحو غير مألوف ويزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف في ظل سعي كل من أطراف النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه (Wright, 1955).

- (مبدأ) التدخل:

إن لحماية حقوق الإنسان و "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب هي الغاية من أي تشريع سواء كان وطنيا أو دوليا". والغاية المعلنة للتدخل الإنساني هي ضمان أو فرض احترام حقوق الإنسان.

وتحديدا لمفهوم الإطار النظري للتدخل الإنساني، وفي كتابه "نظرية التدخل الإنساني" حدد روجر (Rougier) التدخل الإنساني بأنه "اعتراف بحق ممارسة مراقبة دولية من طرف دولة على أعمال مخالفة لقوانين الإنسانية, تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى". وهي فكرة تنطوي على إمكانية التدخل باسم المجتمع الدولي وتحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وتم تعريفه كذلك بأنه "كل ضغط قسري سواء كان اقتصاديا أو عسكريا تمارسه دولة أو مجموعة من الدول على دولة ما لتغير سلوكها العدائي تجاه رعاياها أو المقيمين على أرضها (مقلد، 1985: 64).

وبالعودة إلى هؤلاء المفهومين "حق"، أو "واجب التدخل" الذي تم ربطه مباشرة بـ "الإنساني" إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي من جانب أستاذ القانون الدولي ماريو بتاتي, والسياسي الفرنسي برنارد كوشنير ((Bernard Kochner, أحد مؤسسي منظمة "أطباء بلا حدود", اللذين اعترضا بشدة على نظرية السيادة, واصفين إياها بالمتقادمة التي تغطي المجازر (سليم، 2001: 39).

ومنهجيا استخدمت هذه الدراسة في منهجيتها لدراسة التدخل العسكري الروسي في سوريا المنهج وذلك بدراسة الأسباب التي أدت لهذل التدخل وتحليلها موضوعيا مع الربط بالأسباب التي أدت إلى ذلك واعتبار العناصر المحيطة بهذا التدخل من ظروف سياسية أحاطت بهذا التدخل ، بالإضافة إلى محاولة معرفة المآلات التي ستؤدي لهذا هذه التدخل وفق المعطيات الموجودة أمامنا بهذه التدخل .

بالاضافة لتحليلي ذلك وفقا لتفسير ريتشارد سنايدر في تحليله ل الصنع القرار ، حيث يركز على دراسة أهم المؤثرات التي تضغط على صانع القرار الخارجي وتدفعه نحو اتخاذ قرار معين دون سواه من خلال استعراض مجموعة من البدائل وبالتالي اختيار البديل الذي يحقق له أعلى المكاسب واقل الخسائر.

المحور الأول - أسباب التدخل العسكري الروسي في سوريا

أولا: طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية

تعد الأزمة السورية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها على اختلاف باقي ثورات الربيع العربي، حيث بادرت روسيا منذ بداية الأزمة بإعلان دعمها لنظام الأسد، وأن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وظهرت الأزمة السورية وكأنها القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية (دياب، 2013: 25).

ومن بداية هذه الأزمة ارتأت روسيا إلى ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في سوريا، ورفضت موسكو الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي(راشد، 2013: 71)، (أوباما)، و(كاثرين آشتون) المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، إلى الرئيس السوري للتنحي، كما استمرت مؤسسة (روس اوبورون إكسبورت) الروسية بتوريد السلاح إلى روسيا بموجب العقود المبرمة سابقا(الرفوع، 2013: 112).

نجد هنا أن روسيا وفرت وعلى مدى السنوات الستة الماضية، كافة أشكال الحماية السياسية والدبلوماسية والعسكرية لدعم ومساندة النظام السوري وحمايته من الانهيار، بالرغم من تكرار السياسة الروسية دعواتها للحوار والحل السلمي والمفاوضات باعتبارها أسس تمثل رؤيتها لحل الأزمة السورية، وهي ذات الدعوات التي أطلقها مؤخرا الرئيس بوتين في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في حزيران/2016 عندما أكد على أن موسكو (لا تسعى إلى توسيع سلطة الرئيس

السوري بشار الأسد، إنما إلى تعزيز الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري، من خلال إجراء مفاوضات سياسية)(الشيخ، 2014: 196-227).

وإنطلاقا من ذلك فقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية، وقد كانت روسيا قد حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبي، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها على بدء الحوار مع السلطة السورية(سليم، 2014: 278-286).

هذه المواقف أخيرا أدت إلى اندلاع مظاهرات في بعض المدن السورية في 2011/9/13 تحت شعار (ثلاثاء الغضب من روسيا) ، تنديدا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، ورفع المتظاهرون شعارات ضد روسيا منها (لا تقتلوا السوريين بمواقفكم)، و (النظام يذهب ويبقى الشعب)(سليم، 2014: 280). وفي إطار الرفض الروسي للعقوبات التي كان ينوي مجلس الأمن فرضها على النظام السوري، كان وزير الخارجية الروسي (لافروف) قد حنو المجتمع الدولي آنذاك من أي استفزازات تهدف إلى إحداث تغيير للنظام الحاكم، مضيفا: "أننا نعتقد بوجوب قمع تلك المظاهرات"(سليم، 2014: 282).

وقد كان واضحا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثرا بشكل كبير بما اعتبرته موسكو خديعة تعرضت لها على يد الناتو بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا ليتحول ذريعة للتدخل العسكري فيها، لذلك فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سوريا(روسيا اليوم، 2012) ، وقد أكد الرئيس الروسي مرارا بأن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا، وانه لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تسيير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، حيث استخدام قرار مجلس الأمن الدولي كحجة لضرب ليبيا عسكريا (زيدان، 2013: 114).

فمن الواضح أن الإستراتيجية الروسية في سوريا تسعى لحماية نظام الأسد من خلال دعمه ومساعدته على صد أعدائه من غير تنظيم الدولة الإسلامية –الأمر الذي تعزز بعد تدخلها العسكري- ثم الموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار والمفاوضات، والمشاركة كلاعب مؤثر في عملية السلام في سوريا، ووضع الأسس لتشكيل ائتلاف دولي واسع لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية(الشيخ، 2011: 210).

ومن بعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحي باستعدادها دعم جهد التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، عادت إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس السوري كجزء من عملية

انتقالية نص عليها بيان (جنيف 1)، والذي أشار إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة كخطوة أولية لحل الأزمة سياسيا وسعت روسيا إلى فرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الإصرار على اعتبار الأسد جزءا من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه بإرادة الشعب(سماعين، 2016: 118)، وأيضا على الجانب الآخر كانت السياسة الخارجية الروسية تلعب دورا كبيرا في تهدئة الرأي العالمي، من خلال مؤتمرات جنيف 2، وجنيف 3 التي كانت تعقد من أجل حل الأزمة السورية، وكانت السياسة الروسية تؤكد خلالها أن لا حل سياسي في سوريا إلا بعد القضاء على الإرهاب، وكانت القضية الجدلية الأهم بينها وبين الدول الفاعلة الأخرى تدور دائما حول مستقبل الأسد(الشيخ، 2011: 198).

ثانيا: على المستوى الداخلي

إن خطوة الرئيس الروسي بوتين في بعض صورها عبرت عن رغبته في زيادة شعبيته داخل المجتمع الروسي؛ فإذ لطالما انعكس النزوع الاندفاعي للتدخل العسكري في الخارج بعناوين "حماية روسيا وأمنها القومي ومصالحها الوطنية", بنتائج إيجابية على النخبة الحاكمة, كونه مرتبطا بزيادة النشوة القومية للمواطنين الروس, وقناعاتهم بأهمية دور روسيا ومحوريته في النظام الدولي, وعودتها قوة عظمى. من جهة أخرى, تقدم النخبة الحاكمة في روسيا نفسها على أنها حامية للمسيحيين في الشرق الأوسط, وتستحضر في دعايتها انتهاكات حصلت ضد مواطنين سوريين مسيحيين, وقساوسة, الأمر الذي يبرر لها تدخلها لدى شرائح محافظة داخل روسيا, وفي أوروبا أيضا حيث بدأ بعض الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا, وإيطاليا, وفرنسا يبدي تفهما وتأييدا للتدخل الروسي بذريعة أنه "يحمي" مسيحيي الشرق. أما في الداخل السوري, إذا ما تفحصنا القائمة الروسية للمنظمات الإرهابية, فنجد أنها تستثني عددا محدودا من الفصائل المسلحة في سوريا مثل قوات الحماية الشعبية الكردية, وفصائل الجبهة الجنوبية, وتدرج البقية بما فيها فصائل الجيش الحر التي تتلقى دعما أميركيا, ضمنها.

ومن خلال المبادىء التي قدمها بوتين مع مجيئه للسلطة عام 2000 باعتبارها أساسا لسياسة روسيا الخارجية والتي عرفت باسم (مبدأ بوتين) يمكن فهم الموقف الروسي من الازمة السورية، وفي مقدمة تلك المبادىء التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، في ظل سعي وضح لتعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية للتغلب على ما أسماه بوتين بـ (الكارثة الجيوسياسية) التي أصابت روسيا بتفكك الاتحاد السوفيتي(الشيخ، 2016: 211).

وبالنسبة للسلطة التشريعية (البرلمان) وتتكون من مجلسين(الطحلاوي، 2014)، وبحيث تبرز محدودية دور البرلمان وتأثيره في عملية صنع القرار بالنظر الى السلطات الواسعة التي يمنحها الدستور

للرئيس في مواجهة الدوما، فللرئيس حق حل مجلس الدوما، والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وهناك من يرى أن الرئيس بوتين عمل على تعزيز قوته في مواجهة البرلمان جاعلا منه وبشكل متزايد هيئة شكلية طيعة تحت سيطرته، وخاصة في ظل قوة حزبه حزب (روسيا الموحدة) الذي يتصدر المشهد الحزبي منذ تأسيسه عام 2001، وسيطرته على انتخابات البرلمان.

فعلى المستوى الحكومي تتألف الحكومة في النظام السياسي الروسي من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، وهي مجرد جهاز معاون للرئيس وليس لها أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ(الصباغ، 2016)، أما وزارة الخارجية فهي المؤسسة التي تلي مؤسسة الرئاسة في صنع القرار في السياسة الروسية بشكل عام، ويتم تحديد السياسة الخارجية الروسية وتحديد الخطوط العريضة لها من قبل رئيس الدولة، وتختص وزارة الخارجية بالتنفيذ(الشيخ، 2016: 200).

لا يزال دور الرأي العام الروسي في السياسة الخارجية، وتأثيره الملموس محدودا، وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية، حيث تبرز القوة التأثيرية له بشكل واضح في وقت الانتخابات، بمعنى يزداد الاهتمام به، وبهذا المعنى لا يعمل الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية في روسيا بشكل مباشر، ولكن من الواضح أن له أهمية كبرى لدى الكرملين رغبة منه بالاحتفاظ ببعض العناصر الديمقراطية في الحكم، ونتيجة للقلق الذي أعربت عنه الحكومة الروسية بشأن الثورات الملونة. ومنذ أصبح بوتين رئيسا لروسيا نادرا ما انخفض مستوى شعبيته إلى ما دون 70%، وقد تجاوز نسبة شعبيته نسبة 80% في منتصف عام 2014، وفي عام 2012 عبر 52% من الروس عن رغبتهم بعودة بوتين إلى رئاسة الدولة، مما يعني تأييدا شعبيا لسياساته ولحزبه.

أما بالنسبة لجماعات المصالح الروسية لا تشكل جماعات المصالح في روسيا قوة ضاغطة أو مؤثرة على صانع القرار الروسي، فمعظم هذه الجماعات صغيرة وضعيفة، وأكثرها تأثيرا ونشاطا يتبع الحزب الشيوعي، وليس لها أي استقلالية في قرارها عن الحزب، وفي الغالب فإن أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى، لا تتجاوز دفع الأجور المتأخرة أو زيادتها، ووسائلها لا تتعدى المظاهرات والإضرابات لذلك لا تعد جماعات المصالح من المحددات ذات القوة على السياسة الخارجية الروسية، وخاصة في ظل هيمنة شخصية القائد السياسي على السلطة وانفراده بصنع السياسة الخارجية للدولة، ففي ظل نظام سياسي يتسم بالمركزية في عملية صنع القرار الخارجي، وقدرة ضئيلة نسبيا للنخبة في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، يلمع بشكل واضح تأثير التيار الأوراسي على توجهات الرئيس الخارجية، ويتقاطع مع سياساته تجاه الازمة السورية.

وهنا يرى الكاتب الروسي (الكسندر دوغين) الذي يسمى بالعقل المدبر لسياسات الكرملين، و(عقل بوتين)، ومؤسس تيار الأوراسية الجديدة المناهضة للعولمة الغربية، أن المصالح الحيوية لروسيا

تفترض مواجهة الاستراتيجية الاطلسية بإستراتيجية مضادة هدفها اقامة حلف أوراسي تاريخي يسميه بالإمبراطورية الجديدة (امبراطورية البر) وتضم الدول والشعوب الاوراسية المتضررة من الامبراطورية الأطلسية (امبراطورية البحر)، وبما يحقق تعددية المراكز، فالهدف الأسمى للأوراسية بالقضاء على تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم لن يتحقق إلا من خلال تحالف ثلاث مناطق، محور موسكو-برلين، محور موسكو-طهران، محور موسكو- طوكيو، وبما يحقق الوصول إلى البحار والمحيطات في الشمال والجنوب والشرق، لتصبح الامبراطورية الجيوبوليتيكية مكتفية ذاتيا(عبد البديع، 2015: 82).

وهنا يقدم دوغين نظرية سياسية، يسميها بالنظرية الرابعة تؤمن بعالم تعددي وأخلاقي، وعالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها بعيدا عن قيم المركزية الغربية المفروضة، ويرى أنه عالم ممكن إذا استطاعت روسيا إنتاج أيديولوجية خاصة بها وتجسدت السيادة الجيوسياسية لقوى القارة الأوراسية (قوى البر) التي تشكلها كل من: روسيا، الصين، إيران، الهند، ضد القوى الأطلسية، وبما يمكن روسيا من استعادة تأثيرها في المجال ما بعد السوفيتي وإدماج الشعوب القريبة عبر رواية حضارية(http://democraticac.de/?p=34651)، فيعطي دوغين لإيران موقفا محوريا في التحالف الأوراسي الاستراتيجي بوصفها القطب الجنوبي لهذا التحالف،فهي دولة قارية كبيرة، وعلى ارتباط وثيق بآسيا الوسطى وجذرية في عدائها للأمريكيين، وتقليدية، وبالتالي قادرة على إقامة حلف جيوسياسي في هذه المنطقة، ومجابهة النفوذ الاطلسي فيها(عبد الحي، 2012)(عبدالحي، 2012).

أما بالنسبة للأزمة السورية، فيرى (دوغين) أنها جزء من الصراع على السلطة الجيوسياسية بين القوة البرية ممثلة بروسيا، والقوة البحرية ممثلة بالولايات المتحدة وشركائها في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي لا بد لبوتين من الوقوف بها الى جانب سوريا؛ لأن التخلي عن الأسد هو بمثابة الانتحار الجيوسياسي لروسيا، ورأيه أن لا حلا وسطا في الازمة السورية بين القوة البرية والقوة البحرية، والحرب هي الطريقة الوحيدة لرسم الواقع(عبدالحي، 2012: 26).

ثالثا: على المستوى الدولي والإقليمي

بعد إنتهاء العالم الثنائي القطبية بانهيار الاتحاد السوفيتى ظهرت دول كانت منضوية أساسا تحت ظل الدولة السوفيتية السابقة. كما فقدت روسيا سيطرتها على دول الاتحاد السوفيتى السابق فلم يكن لديها القدرات الاقتصادية والسياسة لاستمرار السيطرة على هذه الدول. ولكن عملت روسيا دائما على ممارسة نوعا من الهيمنة على الأقاليم المجاورة لها، التى ظلت بمثابة التوابع التي تدور فى الفلك الروسي، وعملت على منع أى تدخلات خارجية فى هذه المنطقة (آسيا الوسطى)، وتعاملت مع هذه المنطقة على أنها تمثل منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لروسيا، فلذلك كانت تخشى حدوث أي نزاعات فى هذه الدول يمتد أثارها إلى روسيا. كما عملت على الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.

ولفهم وتحليل الموقف الروسي من الأزمة السورية يتطلب أولا فهم الإستراتيجية الروسية على المستوى الدولي والإقليمي، ومنا هنا يمكن القول أن المحددات الرئيسية للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ترتبط أولا: باهتمام روسيا بإعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، وما يتطلبه ذلك من إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية على العالم، وثانيا: اهتمام روسيا بتوسيع أو على الأقل الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط مما يعني ضرورة الحفاظ على المنطقة الحيوية لها في سوريا وإيران، وثالثا: قلق روسيا على أمنها بسبب اتساع حالة عدم الاستقرار التي لن تنحصر فقط في المنطقة وإنما ستنتشر باتجاه مناطق قريبة منها(عبد الرزاق، 2016)، وهو ما يتفق معه الباحث الروسي (ديمتري ترينين) حيث يرى أن هناك هدفان إستراتيجيان كبيران وراء التدخل الروسي في الأزمة السورية، الأول هو تحدي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، والثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرفين الإسلاميين الذين يعتبرون من ألد أعداء روسيا)(عبدالقادر، 2013).

يرتبط الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية أساسا بمحددات دولية وأخرى إقليمية، ترتبط بدورها بجملة أهداف ووسائل للسياسة الخارجية الروسية، حيث تشمل أهداف السياسة الخارجية الروسية ما يلي:

1. إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا لمكانتها التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة العالمية(عبدالله، 2014).
2. السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
3. الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
4. الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي .
5. السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي سابقا.
6. منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
7. تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وهنا يضاف إلى ذلك أهداف السياسة الخارجية الروسية المتعلقة بالحفاظ على الأمن القومي الروسي وتقوية القدرات الروسية، وتأمين الظروف المناسبة لتطوير الاقتصاد الروسي، ورفض قواعد المباراة الصفرية خصوصا مع الولايات المتحدة والالتزام بصيغة توازن المصالح، وضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، إضافة إلى مكافحة الإرهاب(عزت، 2016).

أما بالنسبة للوسائل التي تلجأ إليها السياسة الروسية لتحقيق هذه الأهداف، فإنها تشمل، الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية، والتوسط في حل الأزمات الدولية، والعمل على تحديث المؤسسة العسكرية الروسية، والقيام بالمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية، ومن خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها(العوضي، 2016).

1- على المستوى الدولي.

بعد إنتهاء الحرب البادرة وسقوط الاتحاد السوفيتى فى 1991، تغير النظام الدولى تغيرا كبيرا وانتقل من هيكل ثنائى القطبية إلى هيكل أحادى القطبية تقوده، وبالأساس الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت قوة عالمية وحيدة حتى تفجر أزمتها الاقتصادية فى 2006. وقد كان القرار الأمريكى بتوسيع حلف شمال الأطلنطى (ناتو) وضم كل دول أوروبا الشرقية التى كانت أعضاء سابقين فى وارسو إلى الناتو. فمن المعروف أنه مع انهيار حلف وارسو نادى البعض فى دول الناتو بحل الحلف الغربي.

فقد حددت إستراتيجية الأمن القومي التي أقرها بوتين في نهاية عام 2015 مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية من المنظور الروسي، حيث أشارت الإستراتيجية في الفقرة (28) منها إلى (أن روسيا تبني علاقاتها الدولية وفقا لمبادئ القانون الدولي وضمان الأمن المتكافئ للدول، وتسعى إلى بناء نظام مستقر وراسخ للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب والحفاظ على تنوع ثقافتهم، والتقاليد والمصالح)، وركزت الفقرة (29) على (ضرورة الالتزام باستخدام الأدوات السياسية والقانونية والآليات الدبلوماسية وحفظ السلام)، وهو أيضا ما أشارت إليه الفقرة (87) من الاستراتيجية والتي أكدت (سعي روسيا إلى انشاء نظام مستقر ودائم للعلاقات الدولية يعتمد على القانون الدولي وعلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، والتعاون متبادل المنفعة، والتوصل الى تسوية سياسية عالمية في حالات الأزمات الاقليمية)(فرحات، 2014: 253-278).

كما أن ينادي الرئيس الروسي بوتين منذ توليه الرئاسة في آذار/2000 بضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد وإعادة تكوين التحالفات الدولية، إذ تشكل تعددية الأقطاب مطلبا أساسيا لدى روسيا، حيث أدخل بوتين هذا الهدف في (مفهوم السياسة الخارجية الروسية) المنشور في حزيران/ 2000.

فهذا يشير إلى أن الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية جاء متأثرا إلى درجة كبيرة بهذه المبادئ التي حددتها روسيا كإطار عام لسياستها الخارجية، والتي كان بوتين قد ألمح إليها في سلسلة مقالاته التي نشرها في الصحف الروسية إبان تحضيره للانتخابات الرئاسية الأخيرة وفي إطار رفضه

لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، حيث أطلق على السياسات الغربية والأمريكية والمتعلقة منها بنشر الديمقراطية بشكل خاص، أنها "ديمقراطية الصواريخ والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال(العوضي، 2016: 20).

وترى القيادة الروسية أن السياسة الأمريكية، تمثل مصدر خطر على المصالح الروسية، وبضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وأن فاعلية الدور الروسي تكمن باستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة، إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب، ينهي حالة الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي(قبلان، 2014: 314-323).

فيما شكلت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن توجه القيادة الروسية، والذي يتضمن ضرورة القبول بالتعامل مع روسيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبالتالي القبول الأمريكي لها بلعب دور الشريك لا التابع، فدور حماية النظام السوري، يوفر لروسيا المدخل المناسب لمواجهة الأجندة الأمريكية، وتحسين تموضع قواتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط في طرطوس(لو، 2016) ، كما انه وفقا لكتابات المدرسة الأوراسية الجديدة فإن على روسيا أن تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية، وأهمها سوريا باعتبارها تمثل الجبهة الأمامية لمقاومة الخطط الأمريكية في المنطقة، وهي في حالة حلف مع إيران، وبعد خروج العراق وليبيا من المعادلة الأوراسية، في ظل الهيمنة الغربية في المنطقة(ليمون، 2016: 78).

ولتحقيق ذلك فقد عملت روسيا على تطوير دورها منذ مطلع الألفية من خلال استعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، والانطلاق نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا، بالعمل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول، وتقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، والتوجه بدبلوماسيتها جنوبا نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى، بهدف عمل تحالف استراتيجي مع هذه القوى لتقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية، هذا بالإضافة إلى سعي روسيا الدائم لإنشاء وتقوية كيانات تحالفيه خارج النطاق الغربي كمنظمة شنغهاي، ومنظمة دول البريكس(لعريبي، 2014).

ويأتي ذلك الأمر في ظل وجود تحالفات عسكرية تربط روسيا بسوريا منذ الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة، وكون نظام الأسد كان أحد الحلفاء المهمين لروسيا في المنطقة،فقد كانت سوريا منذ نظام حافظ الأسد، تقاوم الضغوط الأمريكية وتعمل على مقاومتها من خلال شبكة من التحالفات وعلى رأسها مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما تحاول السياسة الروسية الاستفادة منه في إطار سعيها لاستعادة مكانتها الدولية(مانع، 2016).

2- على المستوى الإقليمي:

إن الأهداف الجيوسياسية تأتي في مقدمة الدوافع للدور الروسي في الشرق الأوسط، حيث يمثل هذا الأخير بالنسبة للسياسة الروسية جارا جنوبيا هاما يؤثر استقراره في استقرار روسيا، وتنعكس الاضطرابات والحروب فيه عليها حكما فهناك مصالح أمنية فرضتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا، جعلت الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها وتسخر كافة إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق(مانع، 2016) ، ولعل هذا ما يعطي أهمية أمنية لموقع سوريا بالمنظور الروسي نتيجة لقرب سوريا من جمهورية داغستان الروسية حيث تصل المسافة بين دمشق وميناء (ماخاجكالا) في داغستان إلى ألف ميل فقط(محيو، 2012: 213).

وتبعا لذلك تسعى السياسة الروسية إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة، حيث تخشى روسيا من اندلاع صراعات اقليمية متصاعدة، تنعكس على نطاق واسع وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية(نصر، 2016).

ويهذا يتوافق مع أولويات السياسة الخارجية الروسية التي ينصب اهتمامها بالأساس على محيطها الجغرافي فيما يعرف برابطة الدول المستقلة، وسعيها نحو تشكيل اتحاد أوراسي يضم كافة دول الرابطة تدمج فيه الاتحاد الجمركي ومعاهدة الأمن الجماعي في إطار منظمة دولية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية(مجدان، 2016: 153).

كما أن روسيا ترى هذه التحديات والتهديدات ترتبط بالولايات المتحدة التي تشكل تهديدا مباشرا لمصالحها وأمنها، ويتعلق ذلك بتوسيع الناتو شرقا وتبني أمريكا برنامج الدرع الصاروخي، وتوثيق العلاقات الإستراتيجية مع بعض دول القوقاز التي تعتبرها روسيا عمقا استراتيجيا لها، ودعم أمريكا لأنظمة مناوئة لروسيا في بعض دول أوروبا الشرقية وبخاصة أوكرانيا(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015: 119).

وتبعا لما جاء في (إستراتيجية الأمن القومي الروسي) لعام 2015، حيث نصت في الفقرة (12) منها على أن (ممارسة روسيا سياستها المستقلة داخليا وخارجيا تواجه مقاومة من قبل الولايات المتحدة والدول الحليفة لها الساعية إلى الاحتفاظ بهيمنتها على شؤون العالم)، فمن الواضح أن السياسة الأمريكية وبمساعدة الناتو قد عملت ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي على التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، حيث تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها تماما إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، تبع ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى، والتي تمثل قاعدة مناس قرب العاصمة القرغيزية أبرزها، إضافة إلى السعي الأمريكي لنشر نظم صاروخية في القفقاس(مدني، 2014: 84).

ولذلك ،يمكن استثناء الجوانب الاقتصادية في تحليل الاهتمام الروسي بالمنطقة بشكل عام، ومن ذلك مصلحة روسيا في التنسيق مع الدول العربية في مجال تحديد أسعار النفط، كما أن لروسيا مصالح في تنويع استثماراتها في الخارج بتوجيه جزء منها إلى المنطقة، وزيادة الاستثمارات العربية في أراضيها(مدوخ، 2015: 71).

وتبعا لإ طار البعد الإقليمي للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، تنظر السياسة الروسية لسوريا باعتبارها أحد دعائم الاستقرار الرئيسية في الشرق الأوسط، وان زعزعة الاستقرار فيها سيدخل المنطقة في فوضى من العنف، وما سيؤدي إليه ذلك من انتشار للمتطرفين والإرهابيين، إضافة إلى أن سقوط النظام فيها سيزيد من عزلة إيران حليفتها الرئيسية في الشرق الأوسط، مما يعود بالفائدة على الولايات المتحدة، في إطار تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة(منصور، 2016: 197).

ويضاف إلى ذلك أن السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية ليست إلا نتاج للتصور الاستراتيجي الروسي للوظيفة السورية في نطاق إفشال التطويق الأطلسي لروسيا، إلى جانب النظر إلى كل من سوريا وإيران باعتبارهماء تشكلان الخط الثاني من غرب آسيا الذي ،يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، وهما الدولتان اللتان تعتبران ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من الحدود الروسية(مقلد، 1985: 271).

ووفقا لهذا المنظور، فإن سق وط النظام في سوريا يعني فقدان روسيا حليفا حقيقيا لها في العالم العربي من ناحية، واستهدافا لإيران من ناحية أخرى، وفي كلتا الحالتين يعني ذلك اقتراب جبهة المواجهة مع الغرب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تشكل مجالا حيويا لروسيا، وبما ،يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا(موقع الجزيرة نت)، ولعل هذا ما ،يفسر ما كتبه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقال له في حزيران/2012 بأن (السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيو سياسية إقليمية كبيرة)(مرشد، 2013).

المحور الثاني: المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية

تأتي أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية انطلاقا من العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تعتبر سوريا حليف مهم بالنسبة لروسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد وتعمقت أكثر في عهده حيث ركز على تطوير علاقة استراتيجية مع روسيا الاتحادية باعتبارها واحدة من الشراكات الاستراتيجية المهمة والأكثر ديمومة، واتسمت العلاقات الروسية - السورية، في خط سير العلاقات السوفيتية - السورية ومن ثم الروسية - السورية فيما بعد، عبر تاريخها الطويل بالثبات والاستقرار

إلى حد كبير، وتعززت العلاقات بينهما بشكل كبير مما جعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس تعاونا استراتيجيا في العديد من الملفات والقضايا، وقد انعكس التعاون بين البلدين على مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية، والتي ساهمت تاريخيا في وقوف روسيا الاتحادية إلى جانب سوريا وتطورها. ويمكن تصنيف الأهداف الروسية في إطار الأزمة السورية إلى عوامل ذات أبعاد تاريخية-إستراتيجية، اقتصادية، وعسكرية:

أولا: البعد التاريخي في العلاقات الروسية السورية

تعود هذه العلاقة لقرون مضت لكن في عصر الدولة السورية الحديثة كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بالدولة السورية وأقامت علاقات دبلوماسية معها عقب استقلالها عام 1946، وأصرت موسكو حينها رغم مقاومة بريطانيا وغيرها من الدول الغربية على إدراج سوريا في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، وكان السوفييت قد أيدوا عام 1946 مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها(دياب، 2013: 32).

وعند وصول حافظ الأسد للسلطة في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وعلى مدى ما يزيد على أربعة عقود، توطدت العلاقة بين البلدين، وأصبحت دمشق هي ركيزة السياسة السوفيتية في المنطقة، خاصة بعد تدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة، واتجاه الأخيرة للتحالف مع واشنطن من ناحية، وتطور العلاقات بين موسكو وطهران، التي تعد الشريك الأساسي للنظام السوري، من ناحية أخرى(الشيخ، 2011: 146).

بحيث أصبحت سوريا الحليف الفعلي السوفيت في الشرق الأوسط، وبقيت تحظى بدعم الاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وقد توج ذلك بتوقيع البلدين معاهدة صداقة وتعاون عام 1980 تنص على التشاور في حال وجود تهديد للسلام، وعلى التعاون العسكري(الردايدة، 2017)، حيث أصبحت كل الأسلحة السورية تقريبا سوفيتية الصنع، واستضافت سوريا حوالي (6000) من المستشارين والفنيين العسكريين السوفييت، وتخرج عشرات الآلاف من الطلاب السوريين من الجامعات والكليات والأكاديميات العسكرية السوفيتية، وتمت عمليات مصاهرة كثيرة بين مواطني البلدين(سليم، 2014: 283).

ونرى هنا أن السياسة الخارجية الروسية لها جذور راسخة في التاريخ الروسي وظروف الجغرافيا السياسية لروسيا، وهو ما أكدته المبادىء التي حددها الرئيس الروسي ميدفيديف للسياسة الخارجية والتي عرفت بـ (عقيدة ميدفيديف)، حيث أكدت على أن هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح خاصة، وهذه الأقاليم تضم دولا لروسيا معها علاقات تاريخية خاصة، وتربطها بها علاقات صداقة وعلاقات جيرة جيدة، وهي ستعطي اهتماما خاصا للعمل في هذه الأقاليم، وبناء علاقات صداقة مع

هذه الدول(Borshchevskaya). ولعل ما يفسر حرص روسيا على الارتباط بالمصالح أو بقايا المصالح الحيوية لها في منطقة الشرق الأوسط بعد الخسائر التي تكبدتها بالتدريج امتدادا من أوروبا الشرقية حتى أفغانستان وبعد فقدانها ليبيا والعراق، كقواعد متقدمة لها في المنطقة،مما يبرر لها التمسك بسوريا(فرحات، 2014: 260).

فبالرغم من أن نهاية الحرب الباردة قللت من الأهمية الإستراتيجية للشراكة الروسية-السورية، إلا أن تولي كل من بوتين وبشار الأسد السلطة في عام 2000- في ظل سعي روسيا لتأكيد نفسها على الصعيد العالمي-، أدى إلى إعادة إحياء العلاقات بين البلدين، وقد تمثل ذلك بتزايد الاهتمام الروسي بميناء طرطوس السوري، والذي أصبح يحتضن القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة خارج الفضاء ما بعد السوفيتي، بعد قيام بوتين بإغلاق القواعد العسكرية الروسية في كوبا وفيتنام في بداية رئاسته(فرحات، 2014: 256).

كما أن روسيا قد أورثت قاعدة طرطوس البحرية من الفترة السوفيتية، حيث جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع النظام السوري عام 1971 كنقطة دعم لوجستي وتقني، والقاعدة مخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهمات عسكرية، وهي الوحيدة في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتبرز أهميتها في ضوء اتجاه روسيا إلى تعزيز وجودها في البحر الأسود والبحر المتوسط(الردايدة، 2017)، بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام 2014، حيث تهدف الإستراتيجية الروسية إلى ضمان وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الإستراتيجية لروسيا في البحر الأسود، ردا على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، على خلفية الأزمة الأوكرانية(أديب، 2012: 198).

وتعزز دورها بشكل كبير هذه القاعدة البحرية في ظل الأزمة السورية، من خلال إعلان روسيا نيتها إرسال حاملة الطائرات (أدميرال كوزنيتسوف)، ترافقها سفينتان حربيتان في جولة لمدة شهرين بالبحر الأبيض المتوسط، وأنها ستتوقف في ميناء طرطوس السوري، كما قامت روسيا بتزويد الميناء بحوالي 600 من الفنيين الروس يعملون منذ بداية الأزمة في سوريا لتجديده، ليستخدم كقاعدة للسفن الروسية(أبو جسار، 2011: 142). ووفقا للمنظور الروسي فإن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى خسارة القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة المتبقية من زمن الاتحاد السوفيتي في الخارج ، مما يعني خسارة إستراتيجية كبرى.

ثانيا- مصالح اقتصادية

تنطلق المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط من الربط بثلاثة قطاعات رئيسية هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية التنموية، والتعاون

العسكري(أبو سمهدانة، 2012: 102)، وفي إطار ذلك فقد تميزت العلاقات الاقتصادية الروسية-السورية بخصوصية لا نظير لها في علاقة روسيا مع الدول العربية الأخرى، حيث تشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الروسية في البنية التحتية والطاقة والسياحة السورية بلغت 19.4 مليار دولار عام 2009(أبو جسار، 2011: 150)، ومع بداية الأزمة السورية كان حجم استثمار الشركات الروسية في سوريا (20) مليار دولار، وبالتالي فإن التخلي عن نظام الأسد يعني التخلي عن هذه الاستثمارات(أبو شقرة، 2016).

ومنذ عام 2005 شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطورا ملحوظا بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتبة على سوريا، حيث قررت موسكو في كانون الثاني/2005 شطب 80% من هذه الديون التي تجاوزت (13) مليار دولار(أبو عامود، 2016: 32)، فبينما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (218) مليون دولار عام 2004، ارتفع ليصل إلى (2) مليار دولار عام 2008، وعلى الرغم من انخفاضه إلى (1.36) مليار عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية(إلياس، 2016)، إلا أنه شهد تناميا واضحا حيث ارتفع إلى (1.92) مليار عام 2011، بزيادة تصل إلى (58%) عن عام 2010 ، لتشكل سوريا بذلك أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، حيث تشكل التجارة الروسية-السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية-الروسية(أبو عامود، 2016: 20).

كما أن سوريا قد حظيت بهذه الأهمية الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع روسيا منذ فترة زمنية طويلة، حيث بدأ التعاون الاقتصادي بين الدولتين منذ عام 1957 ، وقد توج هذا التعاون بتشييد الاتحاد السوفييتي لـ 63 مشروعا في سوريا، كان من أهمها سلسلة المحطات الكهربائية والمنشاة المائية، ومد السكك الحديدية وخطوط الكهرباء، وبناء منشآت الري، والمساعدة على اكتشاف حقول النفط في شمال شرقي سوريا، وإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية، وإنشاء معامل الأسمدة الكيماوية(الأمارة، 2016: 52).

كما أن في عام 2005 تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين سوريا وروسيا والتي تتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات، والتعاون في مجال النفط والغاز، والنقل الدولي بالسيارات، واتفاقيات تعاون مصرفي، واتفاقيات تسوية المديونية، وإنشاء معامل لمعالجة الغاز، والتعاون في مجال البحوث العلمية والزراعية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وفي عام 2010 تم توقيع اتفاقيات جديدة للتعاون العلمي التقني، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مجال النقل الجوي(بركات وآخرون، 1987: 265).

فيما تبرز قضية الطاقة كإحدى أهم المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية، في ظل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي(الردايدة، 2017)، حيث تخشى روسيا أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها

المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا(بلقزيز، 2012: 75).

وذلك يأتي أيضا في ظل الاهتمام الروسي الدائم بالغاز السوري، ففي عام 2009 شيدت شركة (Stroytransgas) الروسية أكبر مشروع لها في سوريا منذ الحقبة السوفيتية من خلال إقامة محطة لمعالجة الغاز قرب حمص، وبهدف إنتاج 50% من حاجة سوريا من الكهرباء(بركات، 1987: 270)، حيث تقدر الاكتشافات في حوض شرق المتوسط، وجود احتياطي يصل إلى (3450) مليار متر مكعب من الغاز، و(1.7) مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية. وتمتلك روسيا امتيازات حصرية مدتها (25) علما تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام السوري والحكومة الروسية في أواخر عام 2013(بهاز، 2013).

ثالثا: مصالح عسكرية

وقد تعد مبيعات السلاح لسوريا من أهم المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم الدول المستوردة للأسلحة الروسية منذ فترة زمنية طويلة، وبعد مجيء بشار الأسد و(بوتين) إلى السلطة في عام 2000 ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، وقد شكلت روسيا 78% من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و 2012(بورشفاكا، 2015)، كما بلغت قيمة الصفقات العسكرية الروسية لسوريا (4) مليارات دولار خلال الفترة من 2006-2010، وهي تقريبا نفس قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2011-2013 ، مما جعل قيمة المبيعات العسكرية بينهما خلال الفترة من 2006-2013 حوالي (8) مليارات دولار(ترينين، 2013).

فيما تأثرت عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا بعملية شطب الديون عام 2005، حيث بلغت الواردات السورية من السلاح الروسي 8% من مجموع الصادرات الروسية، وهي في المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، ثم تقدمت إلى المرتبة الثانية عام 2011، لتبلغ وارداتها 15% من مجموع الصادرات الروسية. وتستورد سوريا من روسيا طائرات (ميغ 29) المقاتلة وطائرات التدريب (ياك 130) وصواريخ دفاع جو من طراز (بانتسير) و(بوك-م2) أو ما يعرف غربيا بـ (سام 17)، إضافة إلى دبابات (ت 72) وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طراز (جوخنت وباستيون)(ترينين، 2014). وتسعى روسيا لرفع قيمة العقود الجديدة مع سوريا بنسبة تفوق فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد الثورة، وبالتالي فإن سقوط النظام السوري سيشكل خسائر فادحة لها(تكاشيفا وآخرون، 2015).

وتسعى روسيا من خلال تدخلها المتزايد في الشرق الأوسط – وخاصة في الأزمة السورية – إلى محاربتها قضايا أمنية مرتبطة بـ (الإرهاب، الانفصالية، التطرف)(حسين، 2014)، فقد كان لدى روسيا تخوف من انتقال المد الثوري العربي إليها نظرا لقربها الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط،

حيث تظاهر المئات في روسيا متأثرين بثورات الربيع العربي، مطالبين بتغيير الحكومة(حمزة، 2015)، كما تتخوف روسيا من انتقال عدوى الثورات العربية إلى محيطها الحيوي، فهي تخشى من انتقال عدوى الحرب الأهلية إن وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية، فأي تمرد للجماعات الإسلامية المطالبة بالاستقلال في داغستان، قد يؤدي إلى هزات ارتدادية في معظم أرجاء جنوب روسيا(الخطة الروسية لحل الأزمة السورية، 2015).

يضاف إلى ذلك، قضية مواجهة التطرف الديني كإحدى أهم محددات إستراتيجية روسيا الخارجية في الشرق الأوسط، والتي رتبتها (العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014)(دورتي، 1985: 179). في المرتبة الثانية بعد قضية توسع حلف شمال الأطلسي كقضايا تهدد الأمن القومي الروسي(دوغين، 2004: 58) ، الأمر الذي أكدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الروسية لعام 2015، حينما أشارت في الفقرة (18) إلى أن (زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسية الشرعية وإثارة اضطرابات ونزاعات داخلية، يحول الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد لانتشار الإرهاب والنعرات القومية والطائفية وغيرها من مظاهر التطرف)(دياب، 2013: 27).

وقد تأتي هذه المخاوف في ظل أرقام تشير إلى أن عدد المنضمين إلى صفوف داعش في سوريا من روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة لها يقدرون بحوالي (7000) شخص(دوغين، 2014: 15)، إضافة إلى أرقام روسية رسمية تشير إلى وجود حوالي (2500) شخص روسي يقاتلون إلى جانب تنظيم داعش في سوريا، منهم حوالي (800) داغستاني، وتم فتح حوالي 650 قضية جنائية في روسيا بشأن مشاركة مواطنين روس في القتال بصفوف جماعات إرهابية وتجنيدهم وتهريبهم، مما يعني ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن واستقرار المنطقة، وأن مكافحة روسيا للإرهاب لا بد أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، وخاصة في سوريا التي تعد امتدادا جغرافيا للحدود الجنوبية الروسية.

وتبعا لذلك، يمكن القول بأن سوريا دولة محورية بالنسبة إلى التطلعات الروسية، ورغم أن قاعدة طرطوس هي قاعدة متواضعة نسبيا إلا أنها تعد مرفقا روسيا الاتحادية وقاعدة إستراتيجية مهمة بالنسبة لموسكو، وذلك نظرا إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، حيث تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا الاتحادية، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات موسكو، فموقع سوريا المطل على البحر المتوسط وإسرائيل وتركيا والعراق ولبنان والأردن يجعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا الاتحادية من أن يسمح بخسارتها، بالإضافة إلى ما تمثله سوريا من أهمية في معادلة القوى الدولية والإقليمية، حيث تشكل العلاقة بين روسيا الاتحادية وسوريا امتدادا طبيعيا للعلاقة التاريخية بين الاتحاد السوفيتي سابقا والأنظمة الاشتراكية في المنطقة العربية، وقد توطدت تلك العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطة عام 2000، والذي بدأ بتوظيف وتوجيه

السياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النمو السياسي والاقتصادي الروسي، حيث لعبت دورا فاعلاومؤثرا على الساحتين الدولية والإقليمية، وتكمن فاعلية الدور الروسي في استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا وإعادة التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية في علاقات متكافئة ضمن اطار نظام متعدد الاقطاب.

المحور الثالث: مآلات التدخل العسكري الروسي في سوريا

يُعد التدخل العسكري الروسي في سوريا إحدى أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية، إذ يمثل هذا التدخل المعلن في نهاية أيلول 2015 تحولا جوهريا في الإستراتيجية العسكرية الروسية، باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة(Gaub and Popescu, 2013) بتدخلها في سوريا, تكون روسيا قد فرضت وأعطت لنفسها أداة للتحكم والعمل على أرض الميدان, وهي تحظى بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية, من دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها.إذ لن يتردد الغرب والمجتمع الدولي عموما في دعم أي مبادرة تحظى ببعض النصيب من النجاح بعد إخفاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن والغرب في الخروج من حالة انعدام شروط الحل السياسي وغياب الحسم العسكري, والاستمرار في القتل والدمار.

وهذا ما تدل عليه إشارات التراجع التي يبديها عدد من العواصم الغربية بل والعربية عن مواقف سابقة متشددة تجاه الرئيس السوري الأسد, والحذر من التشويش على الروس في عملهم للدفع نحو تسوية سياسية على الرغم من تركيزهم على ضرب الجيش الحر لإضعافه ودفعه لتغيير مواقعه. ثم إنها تملك أوراقا مهمة تعزز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة, فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية, وعلاقات مع الخصوم الإقليميين الرئيسين, إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السورية، وهي الوحيدة التي قد تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة, مع ضمان مصالحها في سوريا بخاصة في ما يتعلق بطبيعة النظام المقبل فقد بررت روسيا تدخلها العسكري في سوريا بعجز التحالف الدولي بعد عام على بدء ضرباته في سوريا في إضعاف "تنظيم الدولة". وفشل الولايات المتحدة في تدريب شريك ميداني مقبول وتجهيزه لمواجهته "تنظيم الدولة" على الأرض، كما استند التدخل الروسي إلى طلب من الرئيس السوري بشار الأسد بالتدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية، وذلك ارتكازا على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين، باعتبار أن هذا الطلب جاء من السلطة الشرعية في البلاد من جهة، ولتثبت أسس شرعية الدولة والنظام في سوريا من جهة أخرى(Dugin, 2016).

المكسب الرئيسي الذي حققه بوتين نتيجة تدخله في سوريا هو تعزيز المكانة الدولية أمام الولايات المتحدة وعلاقتها بالأطراف الفاعلة فيه مثل النظام الدولي وتحديد لروسيا وأوروبا, فقلبت موازين القوى على الأرض وانسحابه قبل بيوم واحد كان إشارة واضحة لعدم رضاه عن أجندة نظام الأسد عن مباحثات جنيف غير الواقعية حيث أثبت بوتين أنه الوحيد القادر على إعادة الحياة للنظام من خلال تدخله العسكري, وأنه أيضا الوحيد القادر على عقلنة أجندته المتطرفة والضغط عليه للدخول في مفاوضات جدية بعيدة عن تصريحات المعلم وبشار الجعفري التي سبقت المفاوضات بإجراء انتخابات برلمانية فقط واستثناء الرئاسة منها، وهدف التدخل العسكري الروسي إلى منع إقامة منطقة عازلة في سوريا، ومنع سقوط النظام، واستعادة ما خسره النظام من أراض ومدن، والحفاظ على دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة بوصفها منفذا بحريا على البحر المتوسط(ويسام، 2016: 94).

وقد واجهت روسيا انتقادات من مختلف دول العالم بسبب تركيزها عملياتها العسكرية على المعارضة المسلحة التي توصف بالاعتدال، مما أعطى انطباعا بأن الحملة تهدف بالدرجة الأولى لدعم نظام الأسد ومساعدته في استرداد المناطق الواقعة تحت سيطرة خصومه، وقد تبع ذلك إعلان الرئيس الروسي بوتين في آذار/2016 تعليق ما أسماه العمليات العسكرية الرئيسية في سوريا وسحب الجزء الأكبر من قواته، مع ترك المجال مفتوحا أمام استمرار الغارات على من تصفهم روسيا بالإرهابيين(يونس، 2016: 118).

وهناك مكاسب أخرى حققتها روسيا من عمليتها العسكرية في سوريا مثل تعزيز إطلالتها الإستراتيجية على البحر المتوسط من خلال قواعدها العسكرية ونشر, وكذلك ما صرح به لوكيانوف بأن العملية S-400 صواريخ متطورة مثل نظام العسكرية أتاحت خبرة حقيقية للقوات الروسية لم تكن لتحصل عليها من خلال التدريبات العسكرية.

بينما يرى البعض أن روسيا قد حققت هدفها الرئيسي من تدخلها العسكري بمنع سقوط نظام الأسد، يرى آخرون أن انسحاب القوات الروسية جاء بعد إدراك موسكو أنها تتورط أكثر فأكثر في المستنقع السوري وأن حربها ستطول دون أن تحقق أهدافها(زياد، 2018).

ورغم ذلك، فإن الثابت أن روسيا بتدخلها العسكري قد ساهمت في منع سقوط النظام السوري، وتم استعادة حوالي 30% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش بالإضافة إلى إضعاف التنظيم، وفي نفس الوقت ساهم هذا التدخل في حفاظ روسيا على مؤسسات الدولة السورية بما يسمح لها بمساحة واسعة للمناورة، ويحافظ لها على مكانها في أي مفاوضات، ويحفظ لها نصيبها مقدما من الوجود في الداخل السوري، ومن ثم مشاركتها في صياغة المعادلة السورية بعد التوصل إلى صيغة معينة خلال المفاوضات، سواء كان ذلك مع وجود النظام بشكله الحالي أو مع

تغييرات ما، كذلك ساهم التدخل في رفع الروح المعنوية المنهارة لقوات النظام وحاضنته الشعبية، وفي عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على الساحل(يونس، 2016: 120).

وفي خطوة غير مسبوقة فاجأ الرئيس الأمريكي ترامب إدارته ومعظم المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم بتغريدة أعلن فيها قراره سحب قوات بلاده الخاصة المتمركزة في الشمال الشرقي السوري، وذلك في إطار ما يعرف بـ"التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب"، فتكمن المفاجأة في توقيت هذا الإعلان وشكله أكثر منها ما في القرار نفسه. فالرئيس ترامب لم يبد مرة مكترثا بالشأن السوري وهو، وحتى وإن عاب على سلفه باراك أوباما انسحابا مبكرا وغير موفق من العراق، فقد سبق وأعلن خلال حملته الانتخابية ثم في مناسبتين في العامين الماضيين عن رغبته في سحب الجنود الأمريكيين (والمقدر عددهم تقريبا بألفي مقاتل) من سوريا، وذلك حتى قبل اكتمال "انتصارهم" وحلفائهم في الميليشيات الكردية على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، سبب تدخلهم المعلن في الصراع هناك صيف العام 2014 (نجيب، 2018).

هنا نجد أن روسيا ستكون الأكثر استفادة من قرار الرئيس الأمريكي، فيما ستحاول تكريس قيادتها للمسارات السياسية كما للديناميات الميدانية السورية في غياب منافس دولي لها وفي لحظة انتقال مهمة الوساطة الأممية المترنحة من ستافان دي مستورا (الذي لم يقترن اسمه بغير الفشل) إلى غير بيدرسون، وستعمد على الأرجح إلى تعزيز السيناريوهات التي تقسم الأدوار بين مختلف الأطراف الإقليمية (إيران وإسرائيل وتركيا) بما يبقيها جميعا محتاجة إلى "تحكيمها". كما لا يستبعد مثلا أن تقبل موسكو بتوسيع أنقرة لرقعة سيطرتها شمالا وأن تعمد بالمقابل إلى رعاية اتفاق بين النظام والقوى الكردية يجعل باقي مناطق الشمال الشرقي والشرق بعهدتهما معا مؤقتا، أيضا لا يستبعد أن تغض النظر عن تصعيد إسرائيلي ضد إيران وحلفائها شرط بقائه محصورا جغرافيا وعدم خروجه عن السيطرة، أما بالنسبة لطهران والتي تركز اهتمامها على الحدود العراقية السورية والسورية اللبنانية وبعض المناطق المحيطة بدمشق ومطارها الدولي حيث تنتشر الميليشيات الموالية لها في مدن وبلدات أفرغت من سكانها، فهي تدرك ضيق هوامشها وتكتفي راهنا بما تسيطر عليه وبالرهان المعهود في استراتيجيتها على الوقت وعلى "ملل الخصوم وتعبهم"(ماجد، 2018).

فعلى مستوى ملف تركيا وأكراد سوريا نرى من هذه التكهنات ما يرتبط بتوقيت الإعلان بعيد اتصال مباشر مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والذي يحشد منذ فترة قواته ويهدد بالتدخل ضد الميليشيات الكردية في منبج وشرق الفرات لإبعادها عن الحدود مع بلاده وضرب مشروعها السياسي السيادي. وهذا قد يفضي، إن تحقق الانسحاب، إطلاق اليد تركيا في مناطق حمى فيها الأمريكيون حلفاءهم الأكراد حتى الآن بعد أن عاونوهم بآلاف الغارات الجوية للتقدم على حساب "داعش"، وفي الجانب الآخر، تبدو القوى الكردية عارية من كل غطاء دولي حاسم ومضطرة لخيارين كلاهما مر. الأول، مواجهة احتمالات الاجتياح التركي والسعي لدى الأمريكيين والروس والأوروبيين

لإبقائه محصورا في منبج وبعض النقاط الحدودية، والثاني، التفاوض مع النظام السوري للتنسيق في مواجهة التوسع التركي إياه، والحصول على دعم روسي لهكذا تنسيق، بما يعني "الاستسلام" لشروط الأسد وموسكو والتراجع عن معظم الطروحات الاستقلالية وفتح المناطق الشرقية والشمالية الشرقية أمام جيش النظام وميليشياته (ومعها الميليشيات الشيعية الموالية لطهران). وهذا كله غير مضمون للأكراد في أي حال(نجيب، 2018).

أما إيران وإسرائيل ، فما هو دائر من مالات ما يتعلق بالمعادلة الإيرانية – الإسرائيلية سوريا وتطورها، وبما يظهره قرار ترامب من تراجع للدور الأمريكي المباشر الملوح به سابقا في مواجهة طهران داخل سوريا، وذلك مقابل عودة التصعيد الإسرائيلي ضدها واستئناف ضرب مواقعها ومواقع حلفائها (وهو ما تقلص في الأشهر الأخيرة بطلب روسي).

الخاتمة والنتائج:

إن المتتبع للأسباب الحقيقية التي دفعت بروسيا للتدخل عسكريا في سوريا نجد أن منطلقها الأساسي هو تحقيق مصلحتها الذاتيه بالاساس وذلك كون محاولات استعادة الأمجاد الإمبراطورية السوفييتية السابقة تنطلق من إستعراض قوة روسيا على الأرض السورية وإرسال رسالة للعالم أجمع أن روسيا لديها الإمكانية على مزاحمة الولايات المتحده على قمة الهرم الدولي.

أما أهم الأدوات التي استخدمتها روسيا لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال الأزمة السورية فقد شملت أدوات دبلوماسية شملت المواقف الروسية المناهضة لإدانة النظام السوري في مجلس الأمن، واتخاذ قرار الفيتو ضد أي محاولة لفرض عقوبات دولية على النظام السوري، إضافة إلى طرح مبادرات سياسية للتسوية السياسية للأزمة الهدف منها حماية النظام من أي طرح دولي للتدخل في سوريا، ومن ذلك المبادرة الروسية المتعلقة بالأسلحة الكيماوية السورية، إضافة إلى الأداة الاهم والأقوى وهي الأداة العسكرية التي تمثلت بإرسال قوات عسكرية روسية برية وبحرية وجوية للأراضي والمياه الإقليمية السورية، منعا لسقوط النظام واستعادة ما خسره من أراض ومدن، وحفاظا على دمشق ومنطقة الساحل.

وقد خرجت الدراسة بصدق فرضيتها بحيث أن لدى روسيا الأسباب الكافية للتدخل عسكريا في سوريا بحيث أن هذا التدخل يحفظ أمنها القومي، بالإضافة إلى أن هناك مصالح عليا لروسيا تتعلق في مدى استمرار وبقاء النظام.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. صدق فرضيتها، أن لدى روسيا من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية للتدخل عسكريا في سوريا، أهمها أنها تريد استعادة ارث الامبراطورية الروسية ومحاولة اعادة أخذ الدور السابق بمزاحمة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي بحيث إن التدخل العسكري الروسي أثبت أن لدى روسيا الأسباب الكافية للتدخل عسكريا في سوريا، حيث بينت أن الموقف الروسي من الأزمة السورية

جاء متأثرا إلى درجة كبيرة بمعطيات دولية وإقليمية أكثر منها معطيات داخلية محلية، وأن التدخل الروسي في سوريا سيحقق لها ما تصبو اليه من مصلحة عليا في سوريا وذلك بتدخلها عسكريا وصولا إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والمصالح الأخرى الاكثر أهمية.

2. حققت الدراسة أهدافها من خلال تحديد معالم موقف روسيا من الأزمة السورية الذي بدا مؤيدا ومناصرا للنظام السوري سياسيا وعسكريا، وتصويره للأزمة السورية على أنها صراعا ضد جماعات أصولية إرهابية، ومن خلال تحديد أهم المحددات الإقليمية والدولية المحركة للموقف الروسي من الأزمة السورية وهي محددات متعلقة بدول الجوار الروسي (كومنولث الدول المستقلة، إيران، سوريا، ثورات الربيع العربي) وبالعلاقة مع بالولايات المتحدة والرغبة في تغيير طبيعة وشكل النظام الدولي.

3. التدخل الروسي ليس هو التدخل العسكري الوحيد في سوريا. فمنذ تفجر الأزمة, تعددت صور التدخل العسكري الخارجي من جانب العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك استخدام الضربات الجوية كما أن توجه روسيا لدعم النظام السوري, بوصفه حليفها في الصراع الدائر في سوريا, ليس فريدا أو غريبا على ما يجري في سوريا. فالعديد من الأطراف الإقليمية والدولية قامت بالفعل نفسه عندما تعرضت العناصر التي تؤيدها للهزيمة, أو تغير ميزان القوة لغير مصلحتها, وربما هذا هو السبب الذي أدى إلى إطالة أمد هذا الصراع.

4. الأهداف المعلنة للتدخل الروسي واضحة, وهي دعم النظام السوري, وضرب "داعش" والجماعات الإرهابية الأخرى التي تحارب النظام.

5. يستند التدخل الروسي إلى طلب من الرئيس السوري بشار الأسد بالتدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية, وذلك ارتكازا على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين. استناد روسيا لهذا الطلب في تدخلها, وحرص الخطاب السياسي الروسي على تأكيده يعد محاولة ذات مغزى سياسي من جانبها لتثبيت أسس شرعية الدولة والنظام في سوريا.

6. إن النزعة نحو استخدام القوة العسكرية باتت أبرز سمه في المنطقة العربية فلا جهود دبلوماسيه ولا تحالفات دولية نجحت في تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعض المطالب من أجل المطلب الأسمى وهو إحلال السلام وحفظ كرامة المواطن العربي الذي يدفع ثمن الفشل الدبلوماسي الكبير.

7. لقد استغلت روسيا لحظة من الضعف الأمريكي إن صح التعبير لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط ولا نعلم ما إذا كان ضعفا حقيقيا جاء نتيجة تأثير القوات الأمريكية من خوضها حروبا طويلة في أفغانستان والعراق أودى بها إلى أن تتردد في تأدية دور الشرطي العالمي من جديد أو أنه أضعف النفوذ الدبلوماسي لإدارة أوباما أو أنها سياسة مقصوده لإغراق المنطقة في فوضى حقيقية مما

أفسح المجال أمام روسيا لتفرض نفسها طرفا له ثقله على بقية الأطراف المعنية بحل الأزمة السورية مما خلق حاله من عدم وجود نهج واضح وصريح يلعب دورا ما شأنه حل الأزمة السورية.

8. تبقى المشكلة في الأزمة السورية في عدم وجود نهج مشترك حول كيفية حلها وذلك لوجود عدة أطراف فاعلة تؤدي دورا بارزا على الأرض السورية وقد طال أمد هذا الصراع جراء الموقف الأمريكي الذي يتأرجح بين أولوية رحيل الأسد أو التركيز على محاربة داعش وموقف دول الخليج وتركيا الذي يوازي الموقف الأمريكي إلا أنه أكثر إصرارا على التخلص من الأسد أولوية غير قابله للتفاوض وما بين الموقف الروسي الذي يتقاطع مع هذا الموقف ويتصدر وجهة النظر التي تؤكد أنه لا غنى عن الأسد في محاربة الإرهاب ووضع حد لأي تدخل أجنبي يتجاوز الموافقة الحكومية السورية وتتطابق هذه الرؤية مع رؤية حلفائها المتمثلين بإيران والصين وبعض العرب.

9. في الإجابة عن مدى فاعلية التحركات الروسية في المنطقة فإن روسيا نجحت حتى اللحظة, في معظم أهدافها الرامية إلى الاعتراف بدورها في سوريا, وما عكسه ذلك من إعادتها إلى مركز الصدارة الدولية وإعادة التوازن إلى قوات الأسد على ساحة المعركة مما حال دون تغيير النظام من قبل قوى خارجية, فضلا عن جميع المتخاصمين إلى طاولة المفاوضات, محققة ما دعت إليه منذ بداية الأزمة في أن عملية الانتقال السياسي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المفاوضات. والأهم من ذلك كله هو الحصول على موطئ قدم استراتيجي في سورية إلى جانب التخلص من الجهاديين الروس في ساحة المعركة.

المراجع :

المراجع العربية:

أديب, صالح, (2012). **العلاقات السورية السوفييتية 1946 -1967**, دار غيداء للنشر والتوزيع, ط1, عمان.

إلياس، سامر، (2016). التدخل الروسي في سوريا: الاهداف المعلنة والنتائج الممكنة، **موقع الجزيرة نت**،http://www.aljazeera.net / ، 2016/1/6.

الأمارة، لمى مضر، (2016). الموقف الروسي من الأزمة السورية و انعكاساته الخارجية، **المستقبل العربي**، العدد 448، المجلد 39.

الردايدة ، رمزي ، العويمر وليد ، (2017)السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2016 ، المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية ،اللجنة العليا للبحث العلمي،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الاردن، المجلد 9 ، العدد 2.

بركات، نظام، وآخرون، (1987). **مبادىء علم السياسة**،دار الكرمل، ط2، عمّان.

بلقزيز، عبدالإله، (2012). تعقيب،السياسة الروسية تجاه الوطن العربي: الثوابت والمتغيرات، حلقة نقاشية،**المستقبل العربي**، العدد 405، المجلد 35.

بهاز، حسين، (2013). قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية، http://www.maspolitiques.com.

بورشفاكا, انا, (2015). بوتين: السوريين يهربون من داعش لا من الأسد والغرب يتحمل مسؤوليتهم, **الحياة اللندنية**, لندن، العدد 66, أيلول.

ترينين، دمتـري، (2013). التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، **مركز كارنغي للشرق الاوسط،** http://carnegie-mec.org/2013/04/14/ar-pub-5149، 2013/3/15.

ترينين، ديميتـري، (2014). المصالح الروسية في سوريا، **مركز كارينغي للشرق الأوسط،** http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899،2014/6/11.

تكاشيفا،أوليسيا، وآخرون، (2015). السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مؤسسة راند للدراسات. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE144/RAND_PE144z1.arabic.pdf

أبو جسار، مالك أحمد، (2011). **محددات العلاقات السورية الروسية في عهد بشار الأسد 2000- 2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

حسين، أحمد سيد، (2104). السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد 52، http://democracy.ahram.org.eg، **2014/4/11**.

حمزة، مصطفى, (2015). ندوة التدخل العسكري في روسيا الدوافع والأهداف والتداعيات, **مجلة سياسات عربية**، العدد 17, نوفمبر.

الخطة الروسية لحل الأزمة السورية .. الفرص و التهديدات، 2015، http://alwaght.com/ar/News/.

دورتي، جيمس، وبالتغراف، روبرت، (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** ترجمة: وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

دوغين، الكسندر، (2004). **أسس الجيوبولتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

دياب، أحمد، (2013). مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط ...الفرص والمخاطر ، **شؤون عربية**، القاهرة، العدد 156.

دياب، أحمد، (2013). هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط: حلفاء روسيا و إرث بريجينيف؟، **مجلة المجلة**، لندن، العدد 1588.

دياب، أحمد، (2013)؟ مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط ...الفرص و المخاطر ، **شؤون عربية**، القاهرة، العدد 156.

راشد، باسم، (2013). **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية.

الرفوع، هديل، (2013). العلاقات الروسية السورية للفترة 1979-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،الأردن.

روسيا اليوم،نائب وزير خارجية روسيا: موسكو صوتت ضد قرار مجلس حقوق الانسان حول سوريا لكونه غير متوازن، 2012/3/1، https://arabic.rt.com/news/579792.

زيدان، ناصر ، (2013). دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

سليم، محمد السيد، (2001). تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت.

سليم، محمد السيد، (2007). التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170.

سليم، محمد السيد، (2014،). تعقيب في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة.

سماعين، جلة، (2016). النظرية السياسية الرابعة: روسيا و الأفكار السياسية للقرن الحادي و العشرين،**المستقبل العربي**، العدد 445، المجلد 38.

أبو سمهدانة، عز الدين عبدالله، (2012). الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008: دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

أبو شقرا، إياد، (2016). التسوية السورية: مبادىء جنيف 1.. أم تنازلات جنيف2 وفينا، **موقع العربية نت**،2016/2/1، www.alarabiya.net .

الشيخ، نورهان، (1998). عملية صنع القرار في روسيا و العلاقات العربية-الروسية، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 227.

الشيخ، نورهان، (2007). السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 39، http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=225.

الشيخ، نورهان، (2011). مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 186.

الشيخ، نورهان، (2011). مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 186.

الشيخ، نورهان، (2014). روسيا و التغيرات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة.

الشيخ، نورهان، (2016). السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 203.

الصباغ، أشرف، (2016). سحب القوات الروسية من سوريا والاحتمالات المفتوحة،**موقع روسيا اليوم**، 2016/3/15،https://arabic.rt.com/news/814872 -.

الطحلاوي، أحمد عبدالله، (2014). استعادة الدور: المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية، **المركز العربي للبحوث و الدراسات**، http://www.acrseg.org/16360، **2014/11/6**.

أبو عامود، محمد سعد، (2016). تأثير التدخل الروسي في سوريا و تداعياته، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 203.

عبد البديع،أسماء أحمد شوكت علي، (2015). القيادة السياسية و التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، **المركز الديمقراطي العربي**، الجزائر.

عبد الحي، وليد، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، موقع الجزيرة نت http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html، 2012/4/3.

عبد الرزاق، عدنان، روسيا تنقب عن الغاز بالمياه الاقليمية السورية، www.alaraby.co.uk، 2016/1/19.

عبد القادر، نزار، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت،العدد 84، 2013، http://www.lebarmy.gov.lb

عبدالله، لبنى عبدالله محمد يسن، (2014). السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الاوسط منذ 2011- 2014، **المركز الديمقراطي العربي، القاهرة**، http://democraticac.de/?p=16397

عزت، سعد السيد، (2016). السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الارهاب وإيران،**السياسة الدولية**، القاهرة، .http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx.

العوضي، حسني عماد حسني، (2016). السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط منذ عام 2011 : دراسة الازمة السورية-الملف النووي الايراني ،**المركز الديمقراطي العربي**،http://democraticac.de/?p=30809 .

فرحات، محمد فايز، (2014). السلوك الروسي-الصيني إزاء موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية،**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، الدوحة، ص253-278.

قبلان، مروان، (2014). تعقيب في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ص314-323.

لعريبي، خديجة، (2014). **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيصر- بسكرة،الجزائر.

لو، بوبو، (2016). روسيا والاضطراب العالمي الجديد، مراجعة : نورهان الشيخ (مراجعة كتاب)، **السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/.

ليمون، نائل عبد السلام، (2016). **العلاقات العربية الروسية 2010 – 2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

ماجد، زياد، عن مسألة الانسحاب الأمريكي من سوريا وتداعياته المحتملة، **مقال منشور في صحيفة القدس العربي،22 ديسمبر 2018**

مانع، افتكار، الكنيسة الروسية.. جدل الدين و السياسة،**موقع الجزيرة نت**، http://www.aljazeera.net/

مانع، افتكار، روسيا تطرح الفيدرالية حلا للأزمة السورية، **موقع الجزيرة نت**، 2016/3/3، http://www.aljazeera.net/.

المجالي، نصر، بوتين: دعم الغرب للربيع العربي أشاع الفوضى، **موقع ايلاف**، 2016/6/17، http://elaph.com/Web/News/2016/6/1094303.html.

مجدان، محمد، (2016). سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد 48.

محيو، سعد، (2012). روسيا والربيع العربي: الثوابت و المتغيرات، المستقبل العربي، العدد 405، المجلد 35.

مدني، مايسة محمد، (2014). التدخل الروسي في الأزمة السورية، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد 4.

مدوخ، نجاة، (2015). **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر، الجزائر.

مرشد, عارف, التدخل العسكري في سوريا: الدوافع والغايات, **جريدة الرأي** , العدد 16425, 11 تشرين الثاني 2013.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، (2015). حدود التدخل العسكري الروسي في سورية و آفاقه: تقدير موقف، **وحدة تحليل السياسات في المركز العربي**، الدوحة.

مقلد، إسماعيل صبري، (1985). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الكويت.

منصور، عمرو، (2016). المخاوف الروسية و الموقف الأمريكي من تمدد داعش في القوقاز ، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 203.

موقع الجزيرة نت، حزب روسيا الموحدة يحصد ثلثي مقاعد دوما، http://www.aljazeera.net/news/international/2016/9/19/.

نجيب، عمر: **الإنسحاب الأمريكي من سوريا في ميزان الصراع بالشرق الأوسط هل رضخت واشنطن لواقع ساحة الحرب أم تصنع بدائل؟** مقال منشور في صحيفة الرأي اليوم، 26 ديسمبر 2018.

ويسام، شكلاط، (2016). **الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014: دراسة حالة جنوب المتوسط**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري-تيزي وزو،الجزائر.

يونس، محمد عبدالله، (2016). رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 203.

المواقع الإلكترونية:

http://democraticac.de/?p=34651

المراجع الأجنبية:

Borshchevskaya, Does Putin have a Plan, Foreign Policy.

Dugin,Alexander, On Syria and the New Cold War: An Iinterview with Alexander Dugin on the Syrian Crisis, 6/9/2016.

Gaub, Florence, and Popescu, Nicu, (2013). Russia and Syria-the odd Couple, http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Alert_Russia-Syria.pdf .

Northedge, F.S., (1968). **The Foreign Polices of the Powers**, Faber & Faber, London.

Wright, Quincy, (1955). **The Study of International Relations, Appleton**, Century, Crofts, Inc, New York.